Al-Tijari التجاري

عاصمة الثقافة الإسلامية 2016
Kuwait Capital of Islamic Culture 2016

التاريخ : 15 سبتمبر 2016
الإشارة : CCG/169/2016

السيد: خالد عبدالرزاق الخالد المحترم
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

تحية طيبة وبعد،

وفقاً للبند رقم (18) من المادة رقم (4-1-1) من الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، نرفق لكم ملحق رقم (9) نموذج الإفصاح عن التصنيف الإئتماني، بخصوص التقرير الصادر من قبل وكالة موديز بتاريخ 2016/9/8 في هذا الشأن.

علماً بأنه لا يوجد تغيير عن التصنيف السابق الصادر في شهر مارس 2016 والذي تم الإفصاح عنه سابقاً.
ونود أن ننوه أنه بموجب التقرير المذكور فقد تم تثبيت تصنيف البنك عند A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مع أطيب التمنيات،،،

يعقـوب حبيـب الإبراهيـم
النـاطق الرسـمي بإسم البنك
مديرعام الإلتزام والحوكمة

نسخة إلى:
السادة: هيئة أسواق المال المحترمين / السيد: مدير إدارة الإفصاح المحترم

البنك التجاري الكويتي
Commercial Bank of Kuwait

صندوق بريد: 2861 الصفاة 13029 الكويت تلفون: 22990000 (50) خط فاكس: 22450150 الموقع الإلكتروني: www.cbk.com البريد الإلكتروني: cbkinq@cbk.com
P.O.Box 2861 Safat 13029 Kuwait Telephone: 22990000 (50 lines) Fax: 22450150 Website: www.cbk.com E-mail: cbkinq@cbk.com

ملحق رقم (9) ترجمة

نموذج الإفصاح عن التصنيف الإئتماني

التاريخ	2016/9/15
إسم الشركة المدرجة	البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة موديز
فئة التصنيف	ودائع البنك: A3/P-2 التقييم الائتماني الأساسي: ba1 التقييم الائتماني الأساسي المعدل: ba1 تقييم المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة: A2(cr)/Prime-1(cr)
مدلولات التصنيف	تقوم "موديز" بتطبيق منهجية خاصة عند تقييم البنوك، ويمكن الإطلاع عليها في موقع الوكالة. إن تصنيف الودائع طويلة الأجل على مرتبة A3 والذي حصل عليه البنك التجاري الكويتي يعكس رفع تصنيف الدعم للبنك بأربع درجات من مرتبة ba1 للتقييم الائتماني الأساسي وهو ما يدلل على الاحتمالية العالية لحصول البنك - إن استدعت الضرورة – على دعم نظامي. كما لفت التقرير إلى تصنيف الودائع قصيرة الأجل عند Prime -2. من جهة اخرى، قامت موديز بتصنيف البنك على مرتبة A2(cr)/Prime-1(cr) فيما يتعلق بتقييم المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة. وأشارت موديز أن التقييم الائتماني الأساسي ba1 يعكس النواحي التالية: (1) ارتفاع مخاطر الائتمان نتيجة زيادة معدل التركز الائتماني والمخصصات التي تم تكوينها خلال السنوات الأخيرة، (2) قوة وكفاءة معدلات الربحية الأساسية مع تواضع معدلات الربحية الصافية. كما تشير التصنيفات أيضاً إلى وضع السيولة المريح لدى البنك والذي يدعمه الهيكل التمويلي القائم على الودائع ووجود مصدات وقائية كافية لحماية رأس المال (بلغت نسبة أسهم رأس المال العادية الملموسة إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 16.4% كما في نهاية 2015). وعلى الرغم من ثبات جودة الأصول في الكويت، فإن استمرار انخفاض أسعار النفط سوف يؤثر سلباً على ثقة المتعاملين في نشاطات الأعمال المختلفة وكذلك أسعار الموجودات داخل الكويت ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى خلق ضغوط جديدة على جودة الأصول المحلية للبنك.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	يعكس التقرير كما هو موضح أدناه في الترجمة مواطن القوة في البنك والجوانب السلبية في وضعه المالي، كما يتطرق إلى التطورات في أسعار النفط كونه المحرك الرئيسي للإقتصاد المحلي وما سيترتب عليه من ضغط على جودة أصول البنك.
النظرة المستقبلية	جميع التصنيفات المذكورة تحمل نظرة مستقبلية مستقرة.
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	**الاعتبارات والدوافع التفصيلية للتصنيف من قبل موديز** *تصنيف البنك التجاري الكويتي يدعمه المكانة القوية لبيئة الاقتصاد الكلي* أشارت موديز في تقريرها أن البنك التجاري الكويتي وكونه بنك تتركز أنشطته بصفة أساسية في الكويت، فأن البيئة التشغيلية للبنك تتأثر بشكل كبير بالبيئة التشغيلية لدولة الكويت، ومن ثم فإن التصنيف الكلي للبنك يستمد قوته ومتانته من التصنيف الكلي لدولة الكويت. وتابعت الوكالة مبينة أن البنوك في الكويت تتمتع وتستفيد من المستويات العالية لأداء الاقتصاد الكويتي والتي تعكسها

ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك المستويات الضخمة للإنفاق العام وما يدعمه من وجود احتياطيات نفطية هائلة وحجم كبير من صافي الأصول الأجنبية.

ومضى التقرير ليبين أن الكويت كانت أكثر بطئاً من قرنائها على مستوى دول مجلس التعاون وذلك في مساعيها نحو تطوير القطاعات الخاصة غير النفطية مشيراً إلى أن الحصة المرتفعة من صادرات الكويت النفطية قد تسببت في حالة من التذبذب والإضراب الكبيرين في مستوى الأداء الاقتصادي للكويت. فضلاً عن ذلك، فإن حالة الجدل والسجال التي كانت سائدة في علاقة الحكومة بالبرلمان قد حالت دون حدوث التنوع الاقتصادي المنشود في الكويت وأدت إلى استمرار تعرض الاقتصاد الكويتي لمخاطر أي تقلبات جيوسياسية قد تتعرض لها المنطقة.

وأضاف التقرير أن النظرة الحالية لوضع البيئة التشغيلية في الكويت يعكس (1) المخاطر السلبية التي قد تنجم عن استمرار تدني أسعار النفط وما قد يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على مستوى الثقة العامة في الاقتصاد وأسعار الأصول وهو ما قد يحدو بالحكومة إلى التأخر في تنفيذ المشاريع الرئيسية ضمن خطة التنمية وهو ما قد يساهم في تقييد تطلعات النمو المستقبلية (2) رفع معدلات المخاطر في البنوك فيما يتعلق بانكشافات البنوك على قطاعات نشاط ذات مخاطر عالية ومنها القطاع العقاري وقطاع المتاجرة بالأسهم (3) تردي الأوضاع وغياب التنسيق فيما بين البنوك نحو تسعير الائتمان فضلاً عن استمرار الأوضاع الاقتصادية غير المواتية لبعض الشركات في قطاع الاستثمار وهو ما من شأنه التسبب في تركز مستويات الاقراض في القطاع.

القروض المتعثرة عند مستوى مقبول، إلا أن هناك مخاطر عالية للائتمان تعكسها نسب التركزات العالية وكذلك متطلبات تكوين المخصصات

وقد حقق البنك تقدماً ملحوظاً في تنظيف دفتر قروضه من القروض المتعثرة المتراكمة خلال الفترة من 2008 – 2010 والانخفاض الكبير في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى نسبة قدرها 0.9% كما بنهاية 2015 مقارنة بنسبة مرتفعة قدرها 15.4% في نهاية عام 2010. كما قام البنك ببناء قاعدة كبيرة من المخصصات مقابل خسائر القروض المحتملة بما يعادل 5.2% من إجمالي القروض.

كفاءة معدلات الربحية الأساسية مع تأثر معدل الربحية الصافية بارتفاع المخصصات

يظهر البنك كفاءته التشغيلية المتميزة فيما يتصل بنسبة التكاليف إلى الإيرادات البالغة 28% خلال الستة أشهر الأولى من عام 2016 (27% لعام 2015) والتي تعد الأفضل مقارنة بنظرائه من البنوك المنافسة الأخرى. وتبلغ نسبة الإيرادات قبل المخصصات 2.5% من متوسط إجمالي الموجودات لدى البنك والتي ترتفع بشكل طفيف عن متوسط النسبة السائدة في القطاع المصرفي. وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك ما زال يحقق مستويات متواضعة من الأرباح الصافية. وقد حقق البنك خلال الستة أشهر الأولى من عام 2016 صافي ربح قدره 12 مليون دينار كويتي مسجلاً انخفاضاً بنسبة 30% عن صافي الربحية المحققة في نفس الفترة من عام 2015. وخلال الستة أشهر الأولى من عام 2016، بلغت نسبة صافي الإيرادات إلى الموجودات الملموسة 0.6% (1.2%) لعام 2015 وهي بذلك تقل عن مستوى النسبة المحققة بين نظرائه. ومازالت المخصصات المرتفعة تؤثر بالسلب على صافي الربحية، إضافة إلى ذلك فقد قام البنك خلال الربع الثاني من عام 2016 بتكوين مخصص إضافي بمبلغ 7 مليون دينار كويتي نتيجة لصدور حكم قضائي الزم البنك بسداد مبلغ وقدره 44 مليون دينار كويتي لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع، كان البنك قد أخذ مخصصات سابقة مقابله بمبلغ 37 مليون دينار كويتي تحسباً لصدور مثل هذا الحكم. هذا، وتتوقع موديز وجود تحسن طفيف في صافي أرباح البنك خلال عام 2016 على الرغم من المخصصات المرتفعة التي تشكل ضغوطاً عليها.